

ميكانزمات ظاهرة العنف في البناء الاجتماعي «الجزائر نموذجا»

دروش فاطمة فضيلة
المركز الجامعي لتيبازة

رغم اختلاف ظاهرة العنف وتباين مظاهرها بين المجتمعات، إلا أن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، يمكننا من معرفة ورصد النواة المركزية لنشأة هذه الظاهرة وقياس درجة حدتها. هذه النواة من شأنها توفير الشروط الموضوعية لتفاهم الظاهرة وانتشارها واستمرارها، ومن ناحية أخرى، فإن معرفة الأسباب تمكننا من وضع إستراتيجية عقلانية، قابلة للتطبيق أي لوضع آليات الوقاية والحد من التداعيات السلبية والخطيرة.

وفي تحديد المفهوم، نميز من المنطلق بين عنف الحياة وعنف الموت، العنف من أجل الحياة منسق بنائي، نضالي أما عنف الموت فهو هدام يؤدي إلى الانتحار، القتل، العنصرية، الاغتصاب وسوء المعاملة، وتحمل الأساطير اليونانية القديمة هذه الدلالة فتقدس العنف من أجل الحب والحياة وتدين العنف الناتج عن الكراهية والأناية¹.

وقد ينطبق مفهوم العنف في صورته الإيجابية مع بعض المواقف التي أوجد التاريخ فيها المجتمع الجزائري، ويعد التحليل السوسيولوجي لظاهرة العنف من التحليلات الأكثر قبولا، انطلاقا من المفهوم السوسيولوجي، إذ يعرف العنف باعتباره ظاهرة اجتماعية أي حتى وإن سلمنا بكونه غريزيا عند الإنسان إلا أنه على خلاف ما هو عند الحيوان، فهو مهذب ومصقول اجتماعيا، ومنه فإن علم الاجتماع يؤكد على كون التربية والثقافة وكذلك العلاقات الاجتماعية السياسية تلعب دورا هاما في جعل بعض الأفراد أو الشعوب أكثر ميلا إلى استخدام العنف

من غيرهم، ومثاله الولايات المتحدة الأمريكية حيث ترتفع درجات استخدام العنف، إذ تشير الإحصاءات أنه ما بين 1979-1991 سجلت 50000 جريمة قتل عمدي بالسلاح، وتنتشر الظاهرة في الأوساط التربوية إلى درجة لجوء الإدارات إلى وضع أجهزة مراقبة الأسلحة في المدارس، وتفسر هذه الظاهرة طبيعة نشأة الولايات المتحدة وحيث نشأت بعد حروب ضد الهنود ثم الاصطدامات بين الفلاحين والموالين ثم بين الشمال والجنوب، وبين البيض والسود⁽²⁾. ومع ذلك يفسر علماء الاجتماع في أمريكا العنف بالعوامل المادية كارتفاع معدلات الفقر والعوز وارتباطه مباشرة بالأوساط الهامشية أكثر من ارتباطه بالعامل البنائي وهذا ما تؤكد التحقيقات الميدانية.

وتجعلنا بعض الأطروحات اليوم نعتقد بتماثل الوضع بين الجزائر والولايات المتحدة، فمن التفسيرات ما يبعث إلى الاعتقاد بأن العنف أصبح يشكل سمة من سمات البناء الاجتماعي.

وقد أعاد الباحثون فتح ملف قضية سمة العنف لدى الفرد الجزائري، الرجوع إلى بداية الثلاثينيات ومدرسة الأطباء النفسانيين بإشراف الدكتور «أنطوان بورو» الذي وجه كل اهتماماته إلى إثبات جنوح الجزائري بدرجة عالية إلى العنف والعدوانية.

ومن هذا المنطلق تطرح السوسيولوجيا التساؤل التالي: هل العنف وإقصاء الآخر دون هوادة عامل من العوامل المؤسسة للثقافة الجزائرية، أي بمعنى آخر هل الجزائريون ينجحون إلى العنف أكثر من الحوار العقلاني لتجاوز اختلافاتهم؟ وتبرر الأحداث شرعية هذا التساؤل، فالعنف حقيقة اجتماعية تعرفها كل المؤسسات: الأسرة، المدرسة، الجامعة، الملاعب، الشارع، ومع ذلك نؤكد على العوامل الموضوعية التي أوجدت الظاهرة وجعلتها تبدو صفة ملازمة للمجتمع، وعليه نفضل طرح إشكالا يبدو أكثر موضوعية كأن نتساءل: ما الذي يميز ظاهرة العنف في الجزائر عن غيرها من المجتمعات؟ ما هي الميكانزمات أو الآليات التي تساهم في انتشاره وتزيد من حدته وتفاقمه؟ لمناقشة هذا الإشكال سنستند إلى ثلاثة مصادر: سوسيولوجيا الجزائر، سوسيولوجيا العنف ثم الرواية كمرجع معرفي شرعي، ونفترض أن أهم العوامل التي تميز العنف في المجتمع الجزائري

عن غيره والمرتبطة عضويا وآليا بسيرورة التحولات الاجتماعية التي عرفتھا الجزائر ونلخصھا في صنفين من العوامل: عوامل بنائية تكوينية وأخرى متعلقة بخيارات سياسية أثبتت نتائجھا، عدم نجاعتھا.

العوامل البنائية التكوينية:

ونعني بها الخصوصية التاريخية ولا يعني ذلك ربط بروز العنف بلحظة تاريخية معينة بل ما تحمله لحظات متعاقبة من صفات تجعلھا تترسخ وتطبع البناء، فخاصية التراكم تجعل الحدث يتحول إلى ظاهرة عمومية وتلقائية ومن ثم تعيد إنتاج نفسها.

ولعل أهم لحظة تاريخية طبعت البناء الاجتماعي وجعلته يسن قوانين لاستعمال العنف هي:

1 - العامل الأول يتمثل في مرحلة الهيمنة الكولونيالية التي عملت على تجريد السكان من ممتلكاتهم وضربهم في هويتهم، فما قاساه الجزائري في هذه الحقبة الزمنية يعد حدثا منفردا من نوعه وهذا ما أكده أحد الضباط الفرنسيين بقوله « إن الحرب التي نقوم بها اليوم في الجزائر حرب استثنائية، فلا تتبع فيها القواعد المقررة في الحروب الكبرى والصغرى والانضباط بين الجنود قليل والتكوين العسكري يكاد يكون مفقودا وكل ضابط يتصرف كما يريد. خلال سنوات تحول الجيش إلى جيش جرار من جنود ليس لهم هدف سوى تدبير عمليات السلب والنهب وشن حملات الإرهاب »³.

فلاستعمار الفرنسي استعمل كل الوسائل الردعية لإخضاع الشعب الجزائري، لم يترك له الخيار فإما المقاومة وإما الفناء، نقرأ في رواية ابن هدوقة غدا يوم جديد « يرر النائب العام محاكمة المساجين المتمردين: يطلب أن يصدر أحكاما بالأعمال الشاقة والنفي إلى كيان عقابا لهؤلاء العصاة وردعا لمن تحدّثه نفسه بالخروج عن القانون، » « فرنسا لا ترحم السجون كلها مفتوحة. . كل يوم تفتح مراكز جديدة ومحاجر جديدة »⁴.

يفسر عالم الاجتماع التونسي المنصف الوناس الذي يؤكد على مرجعية العنف في الجزائر إلى طبيعة الاحتلال الفرنسي في قوله إن العلاقة التي سادت بين الدولة

والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين اتسمت بطابع عطائي متبادل امتد طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر وثلاثين سنة من عمر الدولة والمجتمع ويؤكد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضاد، مما جعل العنف يطبع البناء الاجتماعي كسمة ملازمة⁵.

وعليه وانطلاقاً من المفهوم السوسيولوجي الذي اعتمدناه، نقول إن الجزائري كأى إنسان تستيقظ فيه غريزة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات من أجل البقاء في مواجهة الخطر، ومن ناحية أخرى فإن مواجهة الخطر بالمقاومة والتمسك بالأرض يعد حالة صحية وليست بالمرضية.

2 - العامل الثاني يتمثل في صعوبة المحيط (المناخ والتضاريس) وهنا إشارة إلى سكان الجبال والأرياف الذين يشكلون الأغلبية مقارنة بسكان المدن، وهذا العامل كذلك لا يخص الجزائر لوحدها بل يفسره القانون الاجتماعي القائل بتأثير البيئة على الفرد والجماعة، وهذا ما استخلصه عبد الرحمن ابن خلدون عندما قارن بين الحضرة والبدو «وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع... وبعدهم عن الحماية وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم. فهم دائماً يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق... قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ»⁶.

ويدعم هذا القانون ما تم إدراكه في العامل الأول من استعداد دائم للمواجهة والمقاومة عند الشعور بالخطر، وفي المناطق الجبلية يجابه السكان الأخطار الطبيعية كالفيضانات والزلازل» فالوادي الذي يشق البلدة إلى نصفين كل سنة، يهدد أهلها ولا يمتلكون إزاءه غير رفع الأيدي إلى السماء «هذا الوضع يؤدي بالأفراد إلى التنازع حول أبسط الأشياء،» المساكين يتقاتلون وذلك لأتفه الأسباب... الماء احتكره فلان، أغنام فلان أكلت قمحي»⁷.

3 - العامل الثالث يتمثل في صلابة النظام الاجتماعي التقليدي :

إن ما يميز المجتمع التقليدي صلابة بنياته وقوة مؤسساته بحيث يبدو وكأن الفرد غير موجود أو أن وجوده مقيد بالأعراف والتقاليد والتصورات التي يفرضها المجتمع، وهذا ما يجعل المجتمع يتحرك وفق نوعين من الآليات، الآليات

السوسيولوجية القوية المتحكمة في الأفراد والتي تعود في جزء كبير منها إلى البنيات الاجتماعية العتيقة في مجتمعات بطيئة التطور والآليات الثقافية الموضوعية المؤطرة للوعي الجماعي والفردى والتي تقوم بدورها بتصليب البنيات التقليدية وتزودها بطاقة مقاومة عوامل التغيير وهاتان الآليتان متفاعلتان وتسند كل منهما الأخرى في اتجاه إعاقه إمكانات الانبثاق التلقائي للفرد ككيان حر ومستقل وفاعل.

البنيات الاجتماعية التقليدية المؤطرة للفرد في مجتمع تقليدي في طور التحول هي بنىات القرابة وما يرتبط بها من علاقات ومواقع (التراتب والخضوع) والبنىات القبلية بتصنيفاتها ومواقعها من الثروة والقوة والنفوذ والبنىات الدينية (المدنس والمقدس)⁸.

ويستثنى عالم الاجتماع التونسي نجيب بوطالب في دراسته حول القبيلة في المغرب العربي الجزائر من تأثيرات المعطى القبلي لكون شبكة علاقاته قد تمزقت بفعل الاستعمار في قوله: إن أغلبية الأحداث السياسية والعسكرية والدينية التي تطبع الصراعات في بلدان الجنوب تحركها نوازع ما تحت وطنية كالقبيلة والإثنية والطائفية. ولكن يستثنى الجزائر من هذا القانون الاجتماعي في قوله «إذا كان المغرب يتميز بثقل الحضور القبلي مما جعله يمثل مخبرا قريبا فإن الجزائر لم تبين على هذا المعطى لما حدث للمجتمع الجزائري من تدمير سوسيولوجي بفعل عمليات الاحتلال والاستيطان. إن عمليات التحطيم العنيف للبنى الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الاحتلال سعى إلى اختراق النسيج الاجتماعي، أدت إلى ردات فعل عنيفة»⁹.

إن النظام القبلي والمجتمع التقليدي قد يقلل من قابلية الفرد ممارسة العنف لما يمكن أن يقدمه له من حماية وشعور بالانتماء ولكن من ناحية أخرى يؤدي هذا الانتماء والاندماج داخل الجماعة إلى استعمال العنف المقتن المنظم كما رأيناه في العامل الأول أي عند الحاجة وبعبارة أخرى أو إذا جاء الخطر من خارج العشيرة.

وليس المجتمع التقليدي وحده عرضة للخطر بل يشير عالم الاجتماع الألماني أريك باك Ulrich Beck إلى كون المجتمعات ما بعد الحداثة أي الغربية تعاني من إخطار عديدة

لا يمكن تفاديها ويصعب معادلة الخطر في المجتمع ما بعد الحداثة كما يلي: الافتقاد منظم والضبائية ديمقراطية، la pénurie est hiérarchique, le smog est démocratique

ينجم عن هذه المعادلة نتائج خطيرة على مستوى الغذاء، الصحة والبيئة. بالإضافة إلى إحداث فراغ سياسي واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية¹⁰.

ولكن لا يختلف اثنان في كون الدين يشكل العمود الفقري في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التقليدية. وقد استند عليه لتفعيل لحظات تاريخية عديدة. وباعتباره النخاع في العمود الفقري فقد أوشك استغلاله في سنوات التسعينيات أن ينسف وجود المجتمع، فباسم الدين أعلنت حرب راح ضحيتها الآلاف ودمرت المؤسسات الاقتصادية وشلت جميع القطاعات، وكشف كل من الروائيين طاهر وطار وواسيني الأعرج وأحلام مستغانمي في كتاباتهم الروائية أن الدين وحده النواة الرئيسية في ثقافة هذا المجتمع ولذلك فكل من يريد السيطرة عليه يمسسه في دينه. «ان الشعب الجزائري لا سلاح ثقافي له سوى دينه»¹¹.

أما عالم الاجتماع صلاح فيلاي فيشير إلى استثمار الدين من قبل جبهة التحرير الوطني التي استعملت الإسلام كوسيلة لربح التأييد الشعبي الواسع واستغلته بطريقتين، استغلته قصد تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى¹².

4 - العامل الرابع متصل ومنبثق عن النظام التقليدي ونقصد به النظام الأبوي وشبكة علاقاته المبنية على قانون الشرف والاعتزاز والمفاخرة وتفضيل شجاعة البدن على الذكاء والثقافة، هذه العوامل من شأنها أن تغذي الاستعداد إلى استعمال وشيوع العنف في المجتمع الجزائري، هذه الخاصية تمتاز بها كل المجتمعات التي تحافظ على بنيتها التقليدية وبالدرجة الأولى المجتمعات العربية التي توصف بأنها مجتمعات السلطة الأبوية المتمسكة بقيم وعادات وتقاليد السلطة الذكورية وإلغاء وجود الآخر. إن إلغاء الآخر أي من هو خارج حدود العشيرة والقبيلة هو ما يفسر المثل الشعبي: أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب.

ويطلق الباحث سليمان مظهر على حركية هذا النظام مفهوم العنف الرمزي. فمعطيات عديدة تشهد أن العنف الرمزي خاصية سوسيولوجية في الجزائر، في الوسط العائلي، والمؤسساتي والسياسي. ويذكر سليمان مظهر أمثلة عديدة تدل على انتشار اللاتسامح واللاتجانس في البيئة الاجتماعية على كل المستويات¹³.

بدل التجديد والإبداع والخلق يعمل المجتمع على إعادة إنتاج عناصره التقليدية، ليبقى المجتمع محافظا على سيرورته. فمنذ الاحتلال، تشكلت الجماعة والعشيرة لمجابهة العدو ثم ظهرت كنوع من المجموعات المتحالفة وتستمر في الحضور في شكل جديد محافظة على وظائفها مما يفسر ظاهرة الجهوية والزبونية والتي تستمد قوتها وفعاليتها من المؤسسات الحديثة التي أسسها الاستعمار بعد 1830 كالوزارات والإدارات والمستشفيات والمدارس.

هذا النمط المعيشي منسق ابتداء من العائلة وشبكة العلاقات وهو يعمل على تأدية دور نفسي اجتماعي. فالفرد عاجز عن مواجهة المشاكل والتحكم في الصعوبات التي تربك حياته اليومية وهو عاجز عن خلق قوة التجديد لعدم تمكنه من الحصول على الوسائل الضرورية لإرضاء حاجياته ومن ثم يندمج في الجماعة التي تمكنه من قضاء مصالحه ولكنها بدورها تدخله في دائرتها وتحصره بقيمها الثقافية والدينية وتربطه بشبكة علائقية محكمة، ومنه فإن العنف البيئي يتمثل في إحداث وإعادة إنتاج الاعتماد والانتماء وتصبح هذه العملية كآلية سوسيولوجية في كل الأوساط، الأسرة وفي العمل، ويصبح الأفراد يشاركون آليا في إنتاج مشاكلهم التي يعانون منها، يتألمون ويعون ذلك ولكنهم عاجزين عن الخروج من الدائرة لأنهم يرفضون التعرف عليها¹⁴.

وهذه الجدلية الذهنية المعقدة يمكن أن نفهمها باللجوء إلى لغة الرواية إذ يذكر واسيني الأعرج في رواية ذاكرة الماء، بعض الحالات المنغمسة في هذا النظام، تشارك في سلبياته وتشتكي منه كحالة عبد الله وهو أستاذ جامعي يقول عنه السارد: «رضع من جبهة التحرير طويلا واشترى من خلالها فيلاته بالدينار الرمزي ثم انكفأ فجأة داخل الأطروحات الإسلامية».

وتبرر شخصية أخرى هي عبد ربه، جنوحها للعنف «منذ أن أصبحت البلدية في أيديهم أعطوني مسكنا أنا معهم حتى ولو يحرقون البلاد سأحرقها معهم»¹⁵.

ما سبق ذكره من عوامل تحمل طابع بنائي تاريخي ولا يحق لأحد محاكمة التاريخ. أما العوامل الناتجة عن خيارات سياسية فلنخصها في مايلي :

1- العامل الأول يتمثل في ظهور فجوات في عملية التحديث والتنمية في العقود الأخيرة.

لا يختلف اثنان في العلاقة المباشرة بين تفشي مظاهر العنف في أي مجتمع وبين انتشار الفقر والتهميش، فالمتغير الثاني أي الفقر من شأنه أن يؤدي إلى المتغير الأول أي ممارسة العنف دون أن يبرره أو يجزمه كمتغير سببي. ويخلص جورج بيللا في كتابه حول العنف والديمقراطية والتنمية إلى وجود علاقة مباشرة بين العنف ومشاريع التنمية الفاشلة في ما عرف ببلدان العالم الثالث، وفي الجزائر فإن انحرافات كثيرة اجتماعية أو سياسية وحتى ثقافية مردها فشل المشروع التنموي الذي شرع في تطبيقه بعد تحقيق الاستقلال السياسي.

ويتجسد الفشل الاقتصادي الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى. وتفاقم الفشل بصورة متسارعة منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات¹⁶. ورغم موضوعية هذا العامل إلا أن العياشي عنصر يحمل النظام مسؤولية هذا التفاقم بسبب انتهاجه برامج غير صائبة أشهرها « برنامج مكافحة الندرة »، كونها جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم. وتوقيف الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية.

إنه مجتمع التهميش الذي يصفه العياشي عنصر، بالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية التي تقول إن أربعة عشر مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف مليون نسمة من دون أدنى دخل. كما تتحدث الإحصاءات عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع تتراوح بين 1 و12 من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي. هذا الفارق تؤكد الأرقام فعشرة بالمائة 10% الأغنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا 6%¹⁷.

2 - العامل الثاني أي السياسي: عندما نتحدث عن العنف وعلاقته بالسياسي فإننا نستحضر تعريف ماكس فيبر لعنف الدولة أو ما يطلق عليه بالعنف الشرعي الذي تحتكره مؤسسات الدولة، ويستخلص جورج بيل في كتابه حول العنف والديمقراطية والتنمية وجود علاقة مباشرة بين العنف ومشاريع التنمية الفاشلة في ما عرف ببلدان العالم الثالث، وفي تحليله لعلاقة العنف في المجتمعات حديثة الاستقلال، استخلص أنه لكي تتجاوب الدولة مع المجتمع المدني الجديد لجأت إلى استعمال آليات شرعية مستمدة من أصالتها الثقافية وترجمت ذلك بتأسيس أنظمة سياسية قمعية متسلطة وجدت شرعيتها في القيم الثقافية التقليدية¹⁸.

ولكننا في هذا العنصر، سنقرأ في العلاقة بين المتغيرين كعلاقة سببية أي كيف يمكن أن يشجع نظام سياسي استفحال العنف، وتحمل اللغة اليومية والإعلامية إشارات دالة على انفصال بارز بين السلطة والعامّة في الجزائر. وعند تحليلنا للنصوص الروائية في أطروحتنا الدكتوراه استنتجنا على مستوى اللغة المعادلة التالية: هم / هؤلاء للدلالة على الفاعلين في السلطة في مقابل نحن أي عامة الشعب. وتلحق بهذا الضمير الفئات التالية: الفقراء، المعوزون، المحرومون.

كيف وقع هذا الانفصال في العالم الاجتماعي بين الحكام والمحكومين؟ هذا ما نرجح تفسيره بنظرية داندروف الذي ينصح بتجاوز نظرية الصراع الطبقي كونها لم تعد تتلاءم مع بنية المجتمعات الحديثة وافترض أن الصراع هو وليد علاقات السلطة، كما اعتبره حتمية تفرضها طبيعة المجتمع المسير وفق قوانين تفرضها مجالس تشريعية وبالتالي فالسلطة تتحدد من خلال علاقة التفوق والخضوع¹⁹.

وفي نفس السياق يتصور ركس جون إمكانية وجود صراع اجتماعي مقنن ومنظم يعتمد على وحدة من النسق القيمي بين أفراد الجماعة الاجتماعية مما يسمح بتشكيل طبقات اجتماعية تعرف مواقف صراعية، غالباً ما تتسم بعدم توازن على مستوى القوى، فتبرز طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وكنتيجة للتغيرات التي قد تطرأ على العوامل المتغيرة التي تزيد من إمكانية المقاومة الناجحة أو الثورة الفعلية، قد تؤدي إلى تغيير موقف القوة لصالح إحدهما ثم ما تلبث الطبقة التي تستولي على مقاليد الحكم أن تشهد انقسامات فرعية ذات طبيعة متباينة عن الموقف الصراعي السابق غير أن المصالح المشتركة تقتضي وجود نوع من المهادنة الشرعية بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي في النهاية إلى ظهور نظام اجتماعي موحد قد يمتد عبر فترة طويلة من الزمن⁽²⁰⁾.

وعليه فافتقاد عامل « المصالح المشتركة » هو الذي جعل الصراع بين الطبقتين يظهر بصورة واضحة، وعلى الأخص إذا سلمنا بفرضية زيمل التي تنطلق من كون الوعي بالمصالح المشتركة يمكن أن يؤدي إلى صراع خالي من العنف وهذا ما تؤكد بدورها فرضية زيمل القائلة: « كلما زادت درجة الاندماج الانفعالي أو الوجداني لأطراف الصراع كلما زاد احتمال أن يكون الصراع عنيفاً. وكلما زاد التضامن بين أعضاء كل طرف من أطراف النزاع كلما كبرت درجة اندماجهم الانفعالي، وكلما زاد إدراك أعضاء جماعات الصراع باعتباره يعلو ويتجاوز الأهداف والمصالح الفردية كلما زاد احتمال أن يكون الصراع عنيفاً »⁽²¹⁾.

3 - العامل الثالث مسألة الفراغ الثقافي التي يعاني منها البناء الاجتماعي عند حدوث خواء واضح وقابل للاستغلال من طرف طفيليات مضرة، ويصف عالم الاجتماع الجزائري عمار بلحسن الحقل الثقافي في الجزائر، بشبه صحراء سائدة. فلم تعرف الثقافة الجزائرية المعاصرة سوى الانقطاعات والمفترقات والتوترات والانشقاقات ويرجع هذا القحط الثقافي إلى سياق الواحدية على المستوى السياسي والفكري والأيدولوجي والشفوية على مستوى الاتصال الثقافي والعزلة على مستوى العلاقات الثقافية مع الوطن العربي ودولته وبقرطة التعبير والنشر

والاتصال، فصارت الثقافة الجزائرية ولا سيما العربية منها كنسيج ينشطر وينحل كل مرة وكأنه يتدهور وهو يتطور وبالتالي أدت بجل السياسات الثقافية إلى الفشل⁽²²⁾.

وفي وصفه لواقع الوضع الثقافي الجزائري يشير عمار بلحسن إلى مسألة تسيير القطاع من طرف مثقفين أو متعلمين حزبيين، ينحدرون من أصول شعبية ويملكون تجربة سياسية داخل الجهاز والإدارة السياسية من دون أية ثقافة فقد كانت المؤتمرات عبر دسائس الكواليس تؤدي كل مرة إلى صعود مثقفين موظفين ومتعلمين غير منتجين، لا يملكون رأسا لا رمزيا ولا فكريا. وهكذا نتجت من إلحاق البيروقراطية السياسية والإدارية للتعبير والفكر ظاهرة تسييس الثقافة وأدلتها.

«يبدو أن الجزائر لها عدااء تاريخي مع الثقافة» الجزائر لها تقاليد في قتل مثقفيها. «أوحت فرنسا للعقيد عمير وش بأن بين رجاله من يعملون مخبرين لصالح الجيش الفرنسي فقام في يوليو 1956 وبعد محاكمة سريعة بقتل ألف وثمانمائة من رجاله في حادثة تاريخية شهيرة. فورا وجهت أصابع الاتهام إلى المثقفين أي إلى المتعلمين الذين تركوا دراساتهم ليلتحقوا بالجبهة والذين بسبب ثقافتهم الفرنسية لم تكن جبهة التحرير تشق في ولائهم. أما القتلة الذين انقضوا عليهم فكانوا رفاقهم من المجاهدين القرويين والأميين والذين منذ البدء لم يغفروا لهم تمييزهم عنهم بالمعرفة»⁽²³⁾.

إن العوامل السابقة الذكر ذات الطابع البنائي التكويني أو الناتجة عن خيارات غير ناجعة هي التي جعلت العنف يبدو سمة ملازمة للوجود الاجتماعي في الجزائر. وهي كما سبق إيضاحه عوامل تشترك فيها الجزائر مع بعض المجتمعات التقليدية ومنها ما تشترك فيه مع المجتمعات النامية.

إن العوامل الموضوعية سابقة الذكر والتي افترضنا أنها تعمل على تأصيل العنف في الثقافة المحلية يلخصها عالم الاجتماع الجزائري عبد الرحمن بوزيدة من خلال تحليله لظاهرة العنف وربطها بالحادثة في سبعة أفكار ويسائل السوسيولوجيا عنها ونذكر هنا أهمها :

- عدوانية تاريخية وعنف تاريخي، ونلمس ذلك في مقولة الأمير عبد القادر :
«رجال للرجال هم الرجال».

- كثرة العصبية وعدم الغلبة كما افترض ابن خلدون وأثبت ذلك بالوقائع.

- الغليان الديني، فعندما يكون هناك غليان ديني، تكون المنطقة من أكثر المستهدفين.

- أما في المرحلة الآنية فيرجع شيوع العنف إلى ضعف الدولة الوطنية المترامن مع ظهور فجوات في عملية التحديث والتنمية⁽²⁴⁾.

ومنه، فإن التقاء شروط العنف التاريخي والديني والمخيالي والثقافي من شأنها أن تنتج ما يطلق عليه بالعنف الأضحياقي، ومن ناحية أخرى فإن عوامل مثل الأزمة الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الرشوة والمآسي بإمكانها تفسير مدى عمق الأزمة في أي مجتمع من المجتمعات إلا أنها لا تبرر ولا يمكن اعتبارها دافعا لاستعمال العنف للوصول إلى مرحلة ما بعد الأزمة.

أما عن المظاهر أو الأسباب الثانوية التي نفترضها عوامل تغذي شيوع العنف، وهي ناتجة بدورها عن العوامل المذكورة فنلخصها في مايلي :

1- غياب ثقافة الفرح والحب، إذ تطل ثقافة الكآبة في كل المناسبات. كل لحظات الفرح المفترضة تذهب ضحية هذه الثقافة حتى بات البؤس والضيق سمة لا تفارق الكثيرين ومثال ذلك خروج المصلين منكسرين من صلاة الجمعة بعد خطبة مشحونة بالسب والشتم (من الخطباء من يصب غضبه على النساء ويعيد أنهن أكثر أهل النار) مناسبات الزواج التي أصبحت فرصا للتباهي والتمايز وإثقال أصحابها بالديون: علينا بالعمل لتفكيك وزحزحة ثقافة الكآبة وذلك بالتركيز على تعزيز ثقافة الفرح والنضال من أجلها. «كان يحاضر لاقتناعنا بالفرح كفعل مقاومة فبالنسبة إليه مشكلتنا في الجزائر أن الناس لا وقت لديهم للحياة».

2 - تجاهل آليات الترقية الروحية من آداب وفنون.

3 - الانغلاق في الوسط الأسري، ومن مظاهره انعدام الحوار.

4- شيوع الخوف من الغد، اللأمل.

5- الاهتمام الزائد بالجانب المادي.

الهوامش

- 1) Olivier Halfon et d'autres, sens et non sens de la violence, ed, puf, 2002 p.15.
- 2) ANDRE KASPE, comprendre les etas unis d aujourd'hui, ed, PERRIN, 2008, p.279.
- 3) مصطفى الأشرف الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 111.
- 4) ابن هذوقة، غدا يوم جميل، منشورات الأندلس، الجزائر، 1992، ص 278، ص 30.
- 5) منصف الوناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دار اليف، تونس، ص .
- 6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، لبنان 1982، ص 219.
- 7) واسيني الأعرج، نوار اللوز، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص 159، ص 106.
- 8) محمد سيلا «اختزال الفرد لصالح الجماعة» العلوم الانسانية، مجلة الكترونية – science islam.net.
- 9) محمد نجيب بوطالب، التكوين الاجتماعي القبلي بين التغير والاستمرار، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تونس، 1998، ص 21.
- 10) Ulrich Beck, la société du risque, ed, aubier, Paris, 2001, p63; 64.
- 11) طاهر وطار، الشمعة والدهاليز، منشورات التبيين، الجاحظية، سلسلة الابداع الأدبي، الجزائر، ص 21.
- 12) صالح فيلاي «أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية» الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 33، 34.
- 13) Slimane medhar, la violence sociale en algerie, ed, thala, Alger, 1997, p9.
- 14) ibid, p.179.
- 15) واسيني الأعرج، ذاكرة الماء، دار الفضاء، الجزائر، 2001، ص 311، ص 69.
- 16) عياشي العنصر، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر» الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 182.
- 17) نفس المرجع، 181.
- 18) Jorge Bula, violence, démocratie et développement dans le tiers monde, ed, Harmattan, 1990, p.142.
- 19) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ص 190.
- 20) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 533.
- 21) نادية عيشور، الصراع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، ص 132.
- 22) عمار بلحسن «الكتابة والمنبر الغائب» الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 459.
- 23) أحلام مستغانمي، عابر سرير، منشورات الجزائر، 2004، ص 166.
- 24) عبد الرحمن بوزيدة، العنف بين الحداثة والأسطورة، دفاتر التغير الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007، ص 15.

المراجع

- 1) Olivier Halfon et d'autres, sens et non sens de la violence, ed, puf, 2002.
- 2) ANDRE KASPE, comprendre les etas unis d aujourd'hui, ed, PERRIN, 2008.
- 3) مصطفى الأشرف الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- 4) ابن هذوقة، غدا يوم جديد، منشورات الأندلس، الجزائر، 1999.
- 5) منصف الوناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دار اليف، تونس.
- 6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، لبنان 1982.
- 7) واسيني الأعرج، نوار اللوز، دار الحداثة، بيروت، 1982.
- 8) محمد سيلا « اختزال الفرد لصالح الجماعة » العلوم الانسانية، مجلة الكترونية science -islam.net
- 9) محمد نجيب بوطالب، التكوين الاجتماعي القبلي بين التغير والاستمرار، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تونس، 1998.
- 10) Ulrich Beck, la société du risque, ed, aubier, Paris, 2001.
- 11) طاهر وطار، الشمعة والدهاليز، منشورات التبيين، الجاحظية، سلسلة الابداع الأدبي، الجزائر.
- 12) صالح فيلاي « أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية » الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 13) Slimane medhar, la violence sociale en algerie, ed, thala, Alger, 1997.
- 14) ibid.
- 15) واسيني الأعرج، ذاكرة الماء، دار الفضاء، الجزائر، 2001.
- 16) عياشي العنصر، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر» الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص، 182.
- 17) نفس المرجع، 181.
- 18) Jorge Bula, violence, démocratie et développement dans le tiers monde, ed, Harmattan, 1990, p.142.
- 19) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ص 190.
- 20) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 533.

- (21) نادية عيشور، الصراع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، ص 132.
- (22) عمار بلحسن « الكتابة والمنبر الغائب » الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 459.
- (23) أحلام مستغانمي، عابر سرير، منشورات الجزائر، 2004، ص 166.
- (24) عبد الرحمن بوزيدة، العنف بين الحداثة والأسطورة، دفاتر التغيير الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007، ص 15.